

في الاقتصاد العالمي ، والتغير التكنولوجي ، وتزايد الصلة بين تدفقات الاستثمارات والتجارة ؛

١٠ - ترحب بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٨٤ (د - ٣٧) المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ بشأن مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في نطاق ولايته ، في التنمية القابلة للإدامة<sup>(٥٩)</sup> ، وتطلب إلى أمانة المؤتمر أن تواصل التعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر ؛

١١ - ترحب أيضاً بقرار مجلس التجارة والتنمية ٣٨٠ (د - ٣٦) المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠<sup>(٦١)</sup> وتدعو المجلس إلى أن يتابع بدقة التطورات والقضايا المتصلة بعمليات التكامل الاقتصادي ، ولاسيما تلك التي يكون لها أثر كبير على التجارة والتنمية في البلدان النامية ؛

١٢ - ترحب كذلك بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٨٥ (د - ٣٧) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية<sup>(٥٩)</sup> ، وتؤيد الجهود التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بوصفه المؤسسة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة التي تعالج مسألة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، من أجل تعزيز ذلك التعاون وتوسيع نطاقه .

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٢٠٤/٤٥ - مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٦/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن المفاوضات المتعلقة بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا<sup>(٦٣)</sup> ؛

٢ - تدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا إلى إجراء المزيد من المشاورات المتعمقة مع المجموعات الإقليمية والحكومات بشأن مشروع مدونة قواعد السلوك ، بالاشتراك مع الهيئات الحكومية الدولية المناسبة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في أوائل عام ١٩٩١ ؛

٢ - ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن البند الموضوعي من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية<sup>(٦٢)</sup> ؛

٣ - تلاحظ الإسهام الذي قدمه مجلس التجارة والتنمية في فهم الترابط بين مشاكل التجارة والتمويل الإنمائي والنظام النقدي الدولي ، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية ، وترحب بقرار المجلس ٣٨٧ (د - ٣٧) المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ بشأن ذلك الموضوع<sup>(٥٩)</sup> وتحت جميع الحكومات على أن تنفذ بالكامل وفوراً التوصيات الواردة فيه ؛

٤ - تؤكد أن نتيجة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ينبغي أن تفضي إلى تحسن كبير في آفاق التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية في جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ، وبصفة خاصة من خلال زيادة فرص وصول الصادرات إلى الأسواق زيادة كبيرة ؛

٥ - تحت جميع البلدان على الوفاء بمسؤولياتها في تعزيز قواعد وأنظمة النظام التجاري المتعدد الأطراف لصالح جميع البلدان ، وتحقيقاً لهذا الغرض ، تحت جميع المشاركين على مواصلة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وعلى اتباع نهج بناء وشامل تجاهها من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة ومتوازنة وفقاً للإعلان الوزاري بشأن جولة أوروغواي<sup>(٤٣)</sup> ؛

٦ - تؤكد الحاجة إلى أن تسهم نتيجة جولة أوروغواي إسهاماً إيجابياً في إقامة وتعزيز الهياكل الأساسية والقدرات التكنولوجية للبلدان النامية من خلال تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف ؛

٧ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في دورته الثامنة ، إلى تحليل وتقييم نتيجة جولة أوروغواي ، وبصفة خاصة في المجالات ذات الأهمية أو التي تدعو إلى القلق بالنسبة للبلدان النامية ؛

٨ - تحت البلدان المتقدمة النمو على وضع سياسات واتخاذ تدابير تستهدف توفير إمكانيات تصديرية أكبر بكثير للبلدان النامية ، وبصفة خاصة من خلال تحسين فرص الوصول إلى الأسواق ، من أجل دعم الإصلاحات الضرورية في مجال السياسة التجارية ودعم عمليات التكيف الهيكلي في البلدان النامية ؛

٩ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية ، حسب الاقتضاء ، إلى مواصلة متابعة التطورات التي يكون لها أثر كبير على العلاقات التجارية الدولية متابعة دقيقة وتحليلها ، بما في ذلك التكامل الاقتصادي وإصلاح السياسات

الترتيبات التنظيمية للدورة الثامنة للمؤتمر التي من شأنها أن تشجع المشاركة على المستوى الوزاري، لاسيما في ختام أعماله.

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٢٠٦/٤٥ - تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٧/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، الذي قررت فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، فضلاً عن قرارها ١٨٦/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٢٢٠/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نمواً ككل،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، الوارد في مرفق قرارها د إ - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠، الذي أعلنت فيه جملة أمور منها أن من العناصر الأساسية وقف التهميش المتزايد لأقل البلدان نمواً وإعادة تنشيط نموها وتميبتها عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية شاملة وتدابير دعم دولية،

وإذ تؤكد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، التي شددت الدول الأعضاء فيها على جملة أمور منها ضرورة التنفيذ التام لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، واعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠<sup>(١٥)</sup>،

وإذ تشير إلى أن الهدف الرئيسي من برنامج العمل هو وقف زيادة التدهور في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لتلك البلدان، وإعادة تنشيط نموها وتميبتها والتعجيل بهما، وكذلك السير بها، في إطار هذه العملية، على طريق النمو والتنمية المطردين،

وإذ تعيد تأكيد المبادئ الأساسية المجمل في برنامج العمل كأساس للعمل الذي تقوم به أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية، بما في ذلك المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية، لتعزيز تحول اقتصادات تلك البلدان تحولاً أساسياً موجهاً نحو النمو،

٣ - تدعو أيضاً الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تقديم تقرير قائم على نتائج المشاورات إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، بغية تمكينها من اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن المفاوضات المتعلقة بوضع مشروع مدونة لقواعد السلوك.

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٢٠٥/٤٥ - الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، بصيغته المعدلة<sup>(٤٧)</sup>، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كهيئة تابعة للجمعية العامة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها د إ - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ والذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٧٥/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، الذي رحبت فيه بالوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة، و ١٩/٤٤ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ٢٤٣/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن خطة المؤتمرات،

١ - ترحب مع بالغ التقدير بالعرض السخي الذي تقدمت به حكومة أوروغواي لاستضافة الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بونتادل إستي؛

٢ - تقرر عقد الدورة الثامنة للمؤتمر في بونتادل إستي في الفترة من ٢١ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، يسبقها اجتماع لكبار المسؤولين لمدة يومين في بونتادل إستي يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١؛

٣ - تلاحظ موافقة مجلس التجارة والتنمية على البند الموضوعي لجدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للمؤتمر<sup>(١٢)</sup>؛

٤ - تطلب إلى مجلس التجارة والتنمية أن يضطلع بالأعمال التحضيرية الحكومية الدولية اللازمة للدورة الثامنة للمؤتمر، وأن يوافق، في الجزء الثاني من دورته السابعة والثلاثين، على